السجن 15 عاما للقنصل الإيطالي «مهرب الآثار»

مصر تعوض أهالي النوبة عن «السد».. نهاية قصة بدأت قبل قرن

لقاء رئيس الوزراء المصري مع أبناء النوبة الذين تلقوا تعويضات

من الآثار المهربة

القاهرة - "وكالات": شهد رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، أمس الثلاثاء، احتفالية كبرى لصرف تعويضات لأهالي النوبة ممّن تضرروا بسبب بناء وتعلية خزان أسوان وإنشاء السد العالي، ولم يتم تعويضهم في الماضي، وذلك تنفيذا لوعد قطعه الرئيس عبد الفتاح السيسي قبل 3 أعوام.

وقدم مدبولي لسكان النوبة شهادات بملكية أراض ومساكن بديلة للتي تم تهجيرهم منها لبناء خزان أسوان والسد العالي.

وبدأت هذه القصة في العام 1902، حين كان يعيش في تلك المنطقة الواقعة أقصى جنوب مصر بالقرب من حدود السودان نحو 18 ألف نسمة، على مساحة تمتد بطول 350 كيلومترا من الشلال الأول وحتى الشلال الثاني جنوب أسوان على طول نهر النيل.

اتجهت حينها الحكومة المصرية والسلطات البريطانية لبناء خزان لحماية مصر من فيضان النيل. فتم إنشاء خزان سمي بـ"خزان أسوان"، بعد فيضان كبير أدى لغرق 10 قرى نوبية وتهجير المقيمين فيها.

في العام 1912، قررت الحكومة تعلية الخزان لمواجهة الفيضانات العالية والمتتالية والتي أدى إحداها لغرق 8 قرى أخرى هي قورتة والعلاقي والسيالة والمحرقة والمضيق والسبوع ووادي العرب وشاترمه. كما تم تعلية الخزان مرة ثانية في العام 1933 بعد أن أغرقت الفيضانات 10 قرى أخرى.

منذ خمسينيات القرن الماضي، وعقب ثورة 23 يوليو 1952 فكر الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بإنشاء سد في أسوان، فبدأت الدراسات لإقامة السد العالي وهو ما استلزم ترحيل أهالي النوبة الباقين. وتم ذلك فعليا في العام 1963، فانتقل من تبقى من سكان النوبة للإقامة في منطقة نصر النوبة وكوم امبو في أسوان.

بعد كل تلك السنوات، قرر الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي تعويض المتضررين من أهالي النوبة الذين تركوا أراضيهم ومساكنهم لإقامة السد العالي. وقامت الحكومة بتشكيل لجنة لصرف التعويضات لهؤلاء، وفتحت باب تقديم طلبات تلقي التعويضات من قبل من لم يسبق تعويضهم. وبالفعل، تقدم 6350 مستحقا بطلبات لتلقي تعويضات، من أصل عدد 11 ألفا و716 مستحقا للتعويض.

وكشفت الحكومة أن 1740 مستحقا طلبوا تعويضهم نقدا، و205 طلبوا تعويضهم عينا بتمليكهم وحدات سكنية في عدد من محافظات مصر، و2126 مستحقا طلبوا تمليكهم أراضي قابلة للزراعة. و2009 طلبوا تمليكهم الأراضي المقامة عليها مساكنهم الحالية. و187 مستحقا طلبوا تقنين حق الانتفاع بالأراضي التي بنوا عليها، بينما طلب 83 مستحقا الاستفادة من خطة الدولة المستقبلية في التنمية.

وتعليقا على هذا الموضوع، قال مسعد هركي رئيس مجلس إدارة "المؤسسة المصرية النوبية للتنمية" في حديث مع "العربية.نت": إن "تعويض أهالي النوبة خطة جيدة"، مشيرا إلى أن "من تم تعويضهم حتى الآن لا يمثلون سوى 20% تقريبا من أهالي النوبة". وأضاف أن "هذه التعويضات ليس لها علاقة بتطبيق المادة 236 من الدستور والتي تنص فقرتها الأخيرة على أن تعمل الدولة على وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون"، مشيرا إلى أنه "لا يتبقى من المهلة التي حددها الدستور سوى 4 سنوات فقط". واعتبر أن "الخطوة القادمة ربما ستكون تقنين أوضاع الأراضي التي تقع خلف السد وتحديد المستفيدين منها، لأن الكثير من المتضررين لم يتقدم حتى الآن للجنة التي تقدم التعويضات، سواء لعدم علمهم بلجنة التعويضات أو لأن الأوراق التي تثبت ملكية أجدادهم للأراضي التي تم تهجير سكانها غير متوفرة للورثة حتى الآن".

وذكر هركي بأن رئيس الوزراء أشار إلى قيام الحكومة بتشكيل لجنة برئاسة وزير العدل لحصر من لم يتم تعويضهم من المتضررين، وبعد انتهاء هذه اللجنة من عملها، سيتم تعويض من لم يسبق تعويضهم من أبناء النوبة، وفقا لرغباتهم.

من جهة أخرى عاقبت محكمة مصرية أمس لاديسلاف أوتكر سكاكال، القنصل الفخري السابق لدولة إيطاليا والهارب، بالسجن غيابيا 15 سنة بتهمة تهريب الآثار إلى أوروبا.

وكانت النيابة العامة المصرية قد أمرت بإحالة القنصل السابق لإيطاليا وبطرس رؤوف بطرس غالي شقيق يوسف بطرس وزير المالية المصري الأسبق وآخرين إلى محكمة الجنايات، مع سرعة ضبط وإحضار القنصل الإيطالي، وإدراجه على النشرة الحمراء بالإنتربول، وقوائم ترقب الوصول لاتهامهم بقضية تهريب الآثار المصرية لأوروبا.

تعود القضية إلى مايو من العام 2018 حيث كشفت وسائل إعلام إيطالية أن قطعا أثرية عثر عليها بحاويات دبلوماسية بميناء سالرنو بإيطاليا، كانت قادمة من مصر، ويشتبه في تورط مسؤولين مصريين بتهريبها.

وذكرت أن القطع الأثرية تتكون من مجموعة من الأواني الفخارية من حقبات زمنية مختلفة وأجزاء من توابيت وعملات، وقطع قليلة تنتمي للحضارة الإسلامية.

من جانبها كشفت وزارة الخارجية المصرية أن الجانب الإيطالي كشف بأن اتصالاتهم مع إدارة الجمارك بميناء الإسكندرية أشارت إلى أن الآثار والشحنة لم تكن لدبلوماسي مصري ولكنها تخص مواطنا إيطاليا، تبين فيما بعد أنه القنصل الفخري لإيطاليا في مصر.

وأمر النائب العام بمنع جميع المتهمين وهم مدحت ميشيل جرجس صليب، وزوجته سحر زكي راغب، وبطرس رؤوف غالي شقيق الوزير الأسبق من التصرف في أموالهم - كما أصدر قرارا بإدراج سكاكال أوتاكر لاديسلاف، على قوائم ترقب الوصول.

واستردت مصر القطع المهربة وتتكون من 21 ألف عملة معدنية إضافة إلى 195 قطعة أثرية منها 151 تمثالا أو شابتي صغير الحجم من الفاينس و11 آنية فخارية و5 أقنعة مومياوات بعضها مطلي بالذهب وتابوت خشبي ومركبين صغيرتين من الخشب و2 رأس كانوبي و3 بلاطات خزفية ملونة تنتمي للعصر الإسلامي.

«عمليات سرت»: لا نتدخل بعمل موانئ النفط بل نحميها

ليبيا: الوفاق تخرق الهدنة في طرابلس والجيش يتصدى

جندي يقاتل ضمن صفوف "الوفاق" في طرابلس

طرابلس - "وكالات": تجددت الاشتباكات، أمس، بين الجيش الوطني الليبي وقوات الوفاق في عدد من محاور العاصمة طرابلس، بعد أقل من يومين على اختتام مؤتمر برلين الذي دعا طرفي الصراع إلى ضرورة الالتزام بالهدنة ووقف كل الأعمال العسكرية.

وقال مدير "إدارة التوجيه المعنوي" بالقيادة العامة للجيش الوطني الليبي العميد خالد المحجوب في تصريح لـ"العربية.نت": إن "المرتزقة السوريين، الذين أوصلتهم تركيا إلى العاصمة طرابلس للقتال في صفوف قوات الوفاق، قاموا بخرق جديد للهدنة المتفق عليها وبادروا بإطلاق القذائف باتجاه وحدات الجيش المتمركزة بمحوري طريق المطار وأبو سليم، ما استوجب الرد والتعامل مع مصدر النيران، رغم التزام الجيش التام بالهدنة ووقف إطلاق النار".

وأضاف المحجوب أن "هذه الخروقات المرتكبة من طرف قوات الوفاق دليل على أن الميليشيات المسلحة لم ترض بمخرجات مؤتمر برلين الأخيرة التي اتفقت عليها الدول والمنظمات المشاركة، ولن تلتزم بتنفيذها، خاصة البند المتعلق بوقف إطلاق النار".

وأمس الأول، كان رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج قد اعترف "ضمنيا" باستقدام حكومته لمقاتلين سوريين للقتال إلى جانب قوات الوفاق. وقال السرج في مقابلة مع قناة "بي بي سي": "لا نتردد في التعاون مع أي طرف" لصد ما وصفه بـ"الاعتداء"، وأتت تصريحات السراج هذه بعد انتشار مقاطع فيديو تظهر نقل مئات المرتزقة السوريين الموالين لتركيا من سوريا إلى ليبيا على متن طائرة مدنية.

والأحد الماضي ، التزم عدد من القادة العرب والغربيين في ختام "مؤتمر برلين"، باحترام حظر إرسال الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا، وبوقف أي تدخل خارجي في هذا النزاع.

وكان "مؤتمر برلين" قد عُقد برعاية من الأمم المتحدة وشاركت فيه 11 دولة، بينها روسيا وتركيا، ورفض رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج وقائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر، اللقاء خلال المؤتمر، كما لم يوقعا على أي وثيقة.

وشدد الحاضرون في "مؤتمر برلين" على أن لا "حل عسكريا" للنزاع الذي يمزق ليبيا منذ عشر سنوات، وفق ما أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في ختام المحادثات.

واتفقت القوى المشاركة في "مؤتمر برلين" على دعم الهدنة الهشة في ليبيا، ورغم "مؤتمر برلين"، لا تزال التوترات الميدانية على أشدها. وقال مراقبون إن اشتباكات متفرقة اندلعت على مشارف طرابلس، في اختبار لوقف إطلاق النار الضعيف المستمر منذ أسبوع.

من جانب آخر قال اللواء سالم دربال، آمر غرفة عمليات سرت الكبرى، المعنية بحماية النفط والتابعة للجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، إن "الأمور تسير بصورة اعتيادية في الموانئ النفطية، التي تسيطر عليها قوات الجيش، وتتولى حمايتها"، مؤكدا في حديث لصحيفة الشرق الأوسط، أن "القوات المسلحة لا تتدخل في إدارة الموانئ وحقول النفط، بل تنفذ فقط الأوامر الصادرة من القيادة العامة، بالحماية، وصد أي عدوان، وهناك أيضا جهاز حرس المنشآت النفطية الذي يقوم بدوره في حماية المنشآت والمرافق وتأمينها بالداخل، فالقوات المسلحة ترابط على التخوم، لحمايتها من أي عدوان مسلح يستهدف قوت الشعب الليبي".

كما أضاف أنه تم استئناف عملية تصدير النفط، وزيادة إنتاجه، وعادت معظم المنشآت النفطية لعملها، وآخرها مصنع البولي إيثلين بمجمع راس لانوف الكيماوي، الذي استأنف عمله في أكتوبر الماضي، وعاد للتشغيل بعد انقطاع دام نحو خمسة أعوام، وهو إنجاز ضخم خلال فترة زمنية تعتبر قياسية، نظرا لتوافر الأمن والأمان بالموانئ، بفضل جهود القيادة العامة والجنود المجهولين المرابطين على التخوم لحمايتها".

يذكر أن "حراك غضب فزان"، كان أعلن الأحد، إغلاق حقل الشرارة النفطي والفيل الواقعين جنوب غربي ليبيا، وذلك احتجاجا على عدم اهتمام السلطات بالمنطقة الجنوبية، والمطالبة بالتوزيع العادل للثروة النفطية.

واعتبر بشير الشيخ منسق "حراك غضب فزان"، في مقطع فيديو نشره على صفحته بموقع "فيسبوك"، أن إقفال حقلي الشرارة والفيل "أصبح واجبا وطنيا"، منددا بعدم اهتمام الحكومات بالمنطقة الجنوبية التي تحتضن أكبر الحقول النفطية بالبلاد، وانعدام الخدمات الأساسية وغياب مقومات الحياة فيها من كهرباء وغاز وسيولة مالية ومستشفيات وأدوية، إلى جانب تدهور الحالة الأمنية التي نتج عنها كثرة حوادث الخطف ونشأ الجريمة، مضيفا أنه "لن يتم فتحها لحين تسليمها إلى أياد أمينة". وأتت خطوة الحراك هذه بعد يومين فقط من قيام قبائل من شرق وجنوب ليبيا بإيقاف صادرات النفط من موانئ "البريقة وراس لانوف والحريقة والزويتينة والسدرة شرق البلاد"، احتجاجا على استخدام حكومة الوفاق عوائد النفط لجلب ودفع رواتب المرتزقة السوريين من أجل قتل الليبيين، وللمطالبة بإنهاء الوجود التركي في ليبيا.

البرلمان المغربي يعقد جلسة اليوم لإقرار ترسيم حدوده البحرية

البرلمان المغربي

الرباط - "وكالات": أعلن المغرب، تحديد جلسة لمجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان)، اليوم الأربعاء، للمصادقة على مشروعي قانونين، يتعلقان بترسيم الحدود البحرية تشمل إقليم الصحراء.

جاء ذلك في بيان لمجلس النواب، أمس الأول، وكانت تقارير إعلامية محلية، أفادت بأن قرار الرباط، ترسيم حدود البحرية، أثار غضب إسبانيا التي اعترضت عليه، وهو ما دفع المملكة لتأجيل المصادقة على مشروعي القانونين.

كما نقلت تقارير إعلامية استنكار جبهة "البوليساريو" مشروعي القانونين.

وفي 26 ديسمبر الماضي، قال الحسن عبيابة الناطق باسم الحكومة المغربية، إن قرار ترسيم الحدود البحرية للأقاليم الجنوبية "موقف سيادي خاص بالمملكة".

وفي 16 ديسمبر الماضي، أعلن وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، عزم بلاده "بسط سيادتها على المجال البحري، ليمتد حتى أقصى الجنوب"، ليشمل المياه الإقليمية لإقليم الصحراء، المتنازع عليه مع جبهة البوليساريو.

وقال بوريطة خلال تقديم مشروعي قانونين، أمام أعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب، تلاه تصويت بالإجماع لبرلماني اللجنة على المشروعين، إن "المشروعين يتعلقان بحدود المياه الإقليمية، وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة على مسافة 200 ميل بحري، عرض الشواطئ المغربية، وهما مشروعين تاريخيين".

وأضاف: "سنبسط سيادتنا الكاملة على المجال البحري، لنؤكد بشكل واقعي، بأن قضية وحدتنا الترابية وسيادتنا على المجال البحري، محسومة بالقانون".

وبدأ النزاع بين المغرب وجبهة "البوليساريو" حول إقليم الصحراء عام 1975، بعد إنهاء الاحتلال الإسباني وجوده في المنطقة، ليتحول إلى مواجهة مسلحة بين الجانبين، توقفت عام 1991، بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، برعاية الأمم المتحدة.

وتقترح الرباط حكما ذاتيا موسعا تحت سيادتها، بينما تدعو "البوليساريو" إلى استفتاء لتقرير المصير، وهو طرح تدعمه الجزائر، التي تؤوي عشرات الآلاف من اللاجئين من الإقليم.

السودان: 9 قتلى في انفجار قنبلة في الخرطوم

الخرطوم - "وكالات": ارتفع إلى 9 عدد قتلى انفجار وقع في حفل زفاف في العاصمة السودانية الخرطوم، ليل أمس الأول.

وتوقع مصدر طبي سوداني إلى أن العدد مرشح للارتفاع، في ظل وجود عدد من الحالات الخطيرة، بينهم نساء وأطفال.

وكانت إحصائية أولية تحدثت عن سقوط 5 قتلى في الانفجار، الذي وقع بحي الحاج يوسف، شرقي الخرطوم.

وكشف مصدر قريب من موقع الحادث عن أن شخصا حاول الدخول إلى حفل الزفاف، فمنعه أصحاب المنزل واندلعت مشادة بينهم وانفجرت في الأثناء قنبلة يدوية كان يحوزها الشخص مما إلى مقتله ومقتل وإصابة آخرين.

ورجحت مصادر وجود خلافات عائلية تطورت إلى مشادة بين أصحاب المنزل الذي كان يقام فيه الحفل والرجل الذي كان يحمل القنبلة.

وفور وقوع الانفجار، أصدرت لجان أحياء منطقة الحاج يوسف نداء استغاثة طالبت فيه المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وغيرها بضرورة التبرع بالدم للمصابين، وتقديم يد العون لضحايا الانفجار.

تركيا: يجب على حفتر اختيار الحل السياسي

وزير الخارجية التركي

انقرة - "وكالات": قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أمس إنه يجب على خليفة حفتر قائد قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) الامتثال للدعوات إلى حل سياسي للصراع في ليبيا واتخاذ خطوات "للتهدئة على الأرض".

كان حفتر قد انسحب من محادثات في موسكو استهدفت التوصل إلى وقف لإطلاق النار الأسبوع الماضي. كما خيم حصار قواته لحقول نفط على قمة استضافتها برلين يوم الأحد بهدف تعزيز هدنة هشة.

ويسعى الجيش الوطني الليبي للسيطرة على العاصمة طرابلس ويحصل على دعم من مصر والإمارات ومرتزقة روس وقوات أفريقية.

وتدعم تركيا خصوم حفتر وهم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا بزعامة فائز السراج ومقرها طرابلس. وأرسلت انقرة مستشارين ومدربين عسكريين لمساعدة حكومة الوفاق.

وقال جاويش أوغلو إن رفض حفتر التوقيع على بيان مشترك في برلين أثار الشكوك حول نواياه.

وأضاف لقناة (إن.تي.في) التركية خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس "هل يريد حفتر حلا سياسيا أم عسكريا؟ حتى الآن يظهر موقفه أنه يريد حلا عسكريا".

وتابع قوله "يجب على حفتر العودة فورا إلى مسار الحل السياسي واتخاذ خطوات ملموسة وإيجابية بما يتماشى مع دعوات المجتمع الدولي للتهدئة على الأرض".

وليبيا بلا سلطة مركزية مستقرة منذ الإطاحة بمعمر القذافي على يد مقاتلين قدم لهم حلف شمال الأطلسي الدعم في عام 2011. وتوجد في ليبيا حكومتان متنافستان إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب منذ أكثر من خمس سنوات وتسيطر جماعات مسلحة على الشوارع.

وخلال قمة برلين، تعهدت القوى الأجنبية ذات النفوذ في ليبيا بدعم حظر فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة والكف عن نقل السلاح إلى ليبيا، لكن جاويش أوغلو أشار إلى أن هذا الالتزام يتوقف على صمود وقف إطلاق النار.

وقال "صدرت دعوات إلى ألا يرسل أحد قوات أو أسلحة إضافية إلى هناك. وتعهد كل المشاركين بالالتزام بهذا ما دام وقف إطلاق النار مستمرا".

وأضاف "كان رئيسنا واضحا في هذا... وعبرنا عنه في ختام القمة أيضا".